نفسي تطليقة بائنة وقوله وينبغي ان يقع
بتطليقة رجعية انما قال هكذا تفسيرا لكلام محمد
فانه قال طلقت ولم ينو شيئا آخر وادعى انه استعمل
عنه لان كونها رجعية يعلم من قوله فيلغو الوصف
الزايد ويثبت الاصل وقوله بخلاف الاختيار
متعلق بقوله لان الابانة من الفاظ الطلاق وهو
واضح وعن ابي حنيفة انه لا يقع بها انت علي
او انت بائن او ما فوق البينونة حيث كان المنوي به
الطلاق وما انت به الابانة وهما متقاربان لاحتمالة
وفي هذه الرواية ابطال الاصل للضعف وهو
ضعيف وعن ابي يوسف انها تطلق طلاقا بائنا لان
الزوج ملكها ايقاع الطلاق مطلقا وهو يملك به
ايقاع البائن والرجعي فكذا هي وفي هذا ترك اعتبار
المباينة بين المفوض به والمنوي والصحيح
هو الاول اعني ظاهر الرواية ان قال لها طلقي
نفسك طالق ثم حكمه الزوم نظرا الى اليمين والايقاع
على المجلس نظرا الى انه تمليك وفيه مطالبتان فهما
واوجه استحسانا طلقي نفسك بالثلثي دون طلقي
نفسك وكما كان معنى طلقي نفسك ان اردت طلاقا
يملك فانت طالق ان اراد بكون معنى طلقي نفسك
ان اردت طلاقها فهي طالق والثالث ما وجه الفرق
الاول ان التمليك والتفويض في باب الطلاق
في الحال الا ان التمليك لا يحتمل الرجوع
والتفويض يحتمله ولا يتوقف على المجلس
وجوده ولا يرتد بالرد ويرتد بطلاق الرجعي اذا فوض
الى الزوج لانه لا يحتمل الارتداد وعادة خلا بعد على شرط

واجيب

واجيب عن الكاسية بما قدمنا ان المالك هو
الذي يعمل بنفسه والوكيل هو الذي يعمل لغيره فلو
وكلت المرأة في طلاق نفسها عاملة لنفسها بتمليكها
عن زوج النكاح وفي طلاق ضرتها عاملة للزوج
وقيد بقولها في طلاق ضرتها اعمل لنفسها بتمليكها
عن زوج النكاح وفي طلاق ضرتها عاملة للزوج
وقيد بقولها في طلاق ضرتها اعمل لنفسها فيما
في طلاق نفسها ولان الصور ثلثة اما ان يكون ما
في باب المشية اولا والمال ممول التمليك او سمول
التوكيل اما التمليك فلما قال لها طلقي نفسك
متى شئت وامرها بيدها ان يقول التمليك في
هذه الصور موجود اولا فان كان الكاتي
لا يرد على الطلاق وليس كذلك وان كان الاول
يتوقف على المجلس لكونه لازم التمليك والجواب
يتوقف على المجلس من احكام التمليك اجمالا
قد بينا خلافه كما في سائر الخيارات وهو على
عن عمه الاصول وقوله واذا قال
لرجل طلق امراتي بائنا فهو على ما ذكرنا في التمليك
والتوكيل من ان المالك عامل لنفسه والوكيل
لغيره وقد علمت ما عليه والسائل لرجل طلقها
لغير عوض ثلثا ان تطلقها في المجلس حاضرة وغيبة
لان الزوج بذلك رضي وقال زفر لا يملك الا واحدة
لان المشية لا تعم الجميع وقلنا المشية قد عمت
على ما بينا لان الفعل الاختياري لا يحتمل
وصفه اجتماعا فيه واذا انتصب ياتان الذي هو

Copyright © King Saud University